31 | نيسان - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

01 الرئيس العراقي يقول ان البلد الآن ينعم بالسلام والحياة تعود

02 بعد مرور عشرين عاما على اسقاط نظام صدام حسين, الديمقراطية في العراق لا تزال متأرجحة

03 بعد عشرين عاماً مايزال الجيش الأمريكي تائهاً في العراق

04 بيت من ورق: كردستان وازمة الديمقراطية بعد عشرين عاماً من الغزو الاميركي

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صناع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

د. عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+965 07779798941 iraqcopy@gfrmiraq.com

الرئيس العراقي يقول ان البلد الآن ينعم بالسلام والحياة تعود

الكاتبان:

جون دانيسيفسكي

نائب الرئيس ومحرر في وكالة الاسوشييتد برس

آبي سيويل

صحفية مستقلة مقيمة في لبنان ، حيث تكتب عن قضايا اللاجئين والتنمية والأمن. عملت في السابق كاتبة في صحيفة لوس انجلس تايمز

المصدر:

وكالة الاسوشييتد برس

https://apnews.com/article/politics-iraq-government-united-states-iran-latif-rashid-4a00f6f76b58fe3a12a6d474baad18e7

التاريخ:

27 شباط 2023

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر: د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

قال عبد اللطيف رشيد « أعترف بأننا عانينا ومازلنا نواجه بعض المشاكل مع الفساد، لكن الحكومة جادة للغاية (في محاربتها)»، مضيفاً أن الحكومة والبنك المركزي يتخذان اجراءات لتنظيم التحويلات إلى خارج البلاد للحيلولة دون غسيل الأموال. ومن الناحية الاقتصادية، قال إن العراق يركز على إعادة بناء الصناعة والزراعة التي تضررت من سنوات الصراع. وتطوير احتياطاته من الغاز الطبيعي حتى لايعتمد على شراء الغاز من الدول المجاورة- لاسيما إيران. وقال انه على الرغم من انخفاض قيمة العملة والتضخم في الأشهر الأخيرة، فان آفاق العراق جيدة مدعومة بإنتاج النفط القوي وارتفاع اسعار النفط العالمية. وقال «العراق اقتصادياً في وضع سليم وربما يكون أحد دول العالم التي (ليس لديها) عجز في موازنته».

بعد مايقرب من 20 عاماً على الإطاحة بصدام حسين من جانب القوات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، يريد الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد أن يعرّف العالم أن بلاده الآن تعيش في سلام وديمقراطية وهي عازمة على إعادة بناء الحياة الاقتصادية فيما تحافظ على حكومة تخدم البلد والمنطقة بأكملها.

وقال رشيد لوكالة الأسوشييتد برس يوم الأحد أنه بعد التغلب على مصاعب العقدين الماضيين، بات العراق مستعداً على التركيز على تحسين الحياة اليومية لشعبه. وشملت تلك المصاعب سنوات من المقاومة للقوات الأجنبية، والعنف بين السنّة والشيعة، وهجمات متطرفو تنظيم داعـش الذين سيطروا في السابق على مناطق واسعة، بما في ذلك الموصل ثاني أكبر مدينة في العراق.

وقال رشيد أن «السلام والأمن منتشران في أنحاء البلاد كافة، وسأكون سعيداً جداً إذا نقلت هذه الصورة وتؤكد عليها، عوضاً عن إعطاء صورة للعراق. .. بوصفه مازال منطقة حرب، وهو الأمر الذي ما فتئت تنقله وسائل الإعلام.

وفيما انتهى القتال الرئيس في العراق، كانت هناك بعض أعمال العنف الأخيرة- بما في ذلك يوم انتخاب رشيد، الذي جاء بعد الجمود الذي دام عاماً بعد انتخابات تشرين الأول / أكتوبر عام 2021. إذ استهدفت تسعة صواريخ على الأقل، قبيل التصويت، البرلمان العراقي داخل المنطقة الخضراء المحصنة في بغداد.

وبعد انتخاب رشيد، قام الأخير بترشيح رئيس الـوزراء محمد شياع السوداني، الذي شكل حكومة بدعم من ائتلاف الأحزاب المدعومة من إيران ووعد بتحسين الأمن والخدمات العامة.

ما تزال البنية التحتية في العراق ضعيفة على الرغم من ثروته النفطية. إذ تغطي المولدات الخاصة ساعات انقطاع التيار الكهربائي اليومية. ولم تؤت مشاريع النقل العام التي طال انتظارها، بما في ذلك مترو بغداد، ثمارها. وقال رشيد إن هذا يرجع إلى الأضرار الناجمة عن « الصراعات والحرب على الإرهاب، ونتيجة لعدد من السنوات التي يعيشها في حالة حرب».

غير أن منتقدي الحكومة يقولون ان تعثر امدادات التيار الكهربائي هو أيضاً نتيجة للفساد المستشري المتجذر بنظام المحاصصة الطائفي في البلاد والذي يتيح للنخب السياسية باستعمال شبكات المحسوبية لتوطيد السلطة في العراق.

كما أكد رشيد، الذي تحدث في مقره الرئاسي في قصر صدام السابق، ان معظم العراقيين يعتقدون أن غزو الولايات المتحدة وحلفائها للعراق الذي كان يحكم صدام عام 2003 كان ضرورياً بسبب وحشية الدكتاتور السابق. وقال انه يعتقد ان معظم العراقيين،» بما في ذلك شرائح المجتمع كافة، الكورد، والسنّة، والمسيحيين، والشيعة، كانوا جميعاً ضد صدام ويقدرون أن الولايات المتحدة وحلفائها قد جاءوا «لإنقاذ» العراق.

وأكد قائلاً: «من الواضح أن بعض الأمور لم تسر كما كنا نأمل. لا أحد توقع ظهور تنظيم داعش ولا أحد توقع التفجيرات بالسيارات المفخخة. كان ينبغي السيطرة عليها منذ البداية. وكان يجب دراستها والتخطيط لها منذ البداية. أعتقد أن الأسطورة كانت أنه بمجرد تنحية صدام، سيغدو العراق جنة».

وقال أن الواقع أثبت انه أكثر صعوبة، لكنه لم يضعف التزام العراق بالديمقراطية. وقال «حتى لو كان لديك صراعات وإذا كانت لدينا حجج، فمن الأفضل أن تتمتع بالحرية والديمقراطية بدلاً من الديمقراطية». ومع ذلك، فقد قمعت المظاهرات الجماهيرية المناهضة للحكومة التي انطلقت في أواخر عام 2019 بالقوة. قُتل مئات المتظاهرين على أيدي قوات الأمن والجماعات المسلحة المدعومة من الدولة. وفي الوقت الذي اعترف فيه رشيد بانه ماتزال هناك صراعات، لكنه حث العراقيين، ولاسيما جيل الشباب، على التحلي بالصبر والإيمان بالمستقبل. وقال رشيد السياسي الكردي المخضرم ووزير المياه السابق بعد الإطاحة بصدام «لاخيار لدينا سوى العيش معاً... والسماح بانتخاباتنا الديمقراطية تجري لتمثل قيمنا».

وتولى رشيد الرئاسة في تشرين الأول / أكتوبر. وبموجب ترتيبات تقاسم السلطة غير الرسمية في العراق، يكون رئيس البلاد كوردياً على الدوام، ورئيس الوزراء شيعي، ورئيس البرلمان سنّي. وتستلزم وظيفة رشيد المساعدة في الحفاظ على توازن دقيق بين مراكز القوة السياسية

المختلفة في العراق والعلاقات المتوازنة مع كل من الولايات المتحدة وإيران، وهما الداعمان الدوليان الرئيسان للحكومة – المتناحران في كثير من الأحيان. تجسد هذا التوازن في نصب شُيّد قرب مطار بغداد يمجد قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، الذي أستُهدف وقتل في غارة جوية أمريكية عام 2020.

وقال رشيد ان تحسين العلاقات مع الجيران بما في ذلك إيران وسوريا والكويت والسعودية وتركيا والأردن مصدر قوة للعراق. ظلت الدول العربية بقيادة المملكة العربية السعودية، بعيدة عن العراق، ويعود ذلك، إلى حد ما، إلى علاقتها بإيران. وأشار بفخر إلى أن العراق استضاف اجتماعا للشرق الأوسط لكبار البرلمانيين العرب يوم السبت وأعرب عن استعداد البلاد لمواصلة العمل بوصفها وسيطة في المحادثات المتوقفة الآن بين الخصمين الإقليميين إيران والسعودية. كما وعد رشيد باتخاذ موقف متشدد بشأن الفساد. إذ ظهرت في تشرين الأول / أكتوبر تقارير تفيد بقيام شبكة من الشركات والمسؤولين من مصلحة الضرائب في البلاد باختلاس أكثر من 2.5 مليار دولار من عائدات الحكومة. واتخذت الولايات المتحدة الأمريكية في الأشهر الأخيرة، في خضم مزاعم انتشار غسيل الأموال لتهريب الدولار إلى إيران وسوريا الخاضعتين للعقوبات الأمريكية، إجراءات لتقليص امدادات الدولار إلى العراق، الأمر الذي زاد من الضغط على العملة.

وقال رشيد « أعترف بأننا عانينا ومازلنا نواجه بعض المشاكل مع الفساد، لكن الحكومة جادة للغاية (في محاربتها)»، مضيفاً أن الحكومة والبنك المركزي يتخذان اجراءات لتنظيم التحويلات إلى خارج البلاد للحيلولة دون غسيل الأموال. ومن الناحية الاقتصادية، قال إن العراق يركز على إعادة بناء الصناعة والزراعة التي تضررت من سنوات الصراع. وتطوير احتياطاته من الغاز الطبيعي حتى لايعتمد على شراء الغاز من الدول المجاورة- لاسيما إيران. وقال انه على الرغم من انخفاض قيمة العملة والتضخم في الأشهر الأخيرة، فان آفاق العراق جيدة، مدعومة بإنتاج النفط القوي وارتفاع اسعار النفط العالمية. وقال «العراق اقتصادياً في وضع سليم وربما يكون احد دول العالم التي (ليس لديها) عجز في موازنته».

الملاحظات:

- يقدم رئيس جمهورية العراق في مقابلته مع الاسوشييتد برس صورة جيدة عن العراق في خضم أزمات مزمنة تراكمت عبر عشرين عاماً على الغزو الأمريكي.
- على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه الحكومة الحالية، إلا ان المناخ الاقليمي والدولي يوفر فرصة سانحة أمامها، إذ تحظى الحكومة العراقية الحالية بمقبولية اقليمية ودولية، حتى الآن، جرّاء الأداء المتوازن في السياسة الخارجية، ومحاولة اداء دور الوسيط بين الاطراف المتنافسة، وكذلك استعداد البلدان الأوروبية والولايات المتحدة للتعاون بشأن تطوير الاقتصاد العراقي ولاسيما في مجال الطاقة.

بعد مرور عشرين عاما

على اسقاط نظام صدام حسين, الديمقراطية في العراق لا تزال متأرجحة

في الذكرى العقدية الثانية للاحتلال الأمريكي, لا يزال الحكم في العراق ضعيفا, وهو ما يترك البلاد عرضة لعدم الاستقرار والتدخل من قبل دول الجوار ـ خاصة ايران

الكاتب:

ستيفن كوك

زميل أقدم في مؤسسة إيني إنريكو ماتي لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا

المصدر:

مجلس العلاقات الخارجية

https://www.cfr.org/article/twenty-years-after-war-oust-saddam-iraq-shaky-democracy

التاريخ:

17 اذار 2023

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر ـ فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

بالرغم من التقدم الذي حصل, لكن الديمقراطية في العراق غير مكتملة الابعاد, والبلد عرضة لمكائد جيرانه, وزاخر بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد صعد تغيير النظام من حدة العنف والتوتر بين الأغلبية الشيعية والسنة في العراق. لكن, ووفقا لاستطلاع رأي جديد أجرته المجموعة المستقلة للبحوث والدراسات أشار الى ان كلا المجتمعين ـ وبعد سنوات من انحسار الثقة في الدولة ومؤسساتها ـ يشعران بالتفاؤل حيال المسار الذي يمضي به العراق. وقد يعود السبب وراء ذلك الى انه وبعد المخاض العسير الذي تطلبه تشكيل الحكومة والذي تعدى السنة الكاملة, تمتلك البلاد اليوم رئيسا للوزراء وارتفاعا كبير في احتياط النقد الأجنبي بلغ حوالي المئة مليار دولار بعد الارتفاع في أسعار النفط خلال الأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٢, وتعهد هذه الحكومة (على الأقل خطابيا) بمعالجة مشكلة الفساد.

يعتبر الغزو الأمريكي للعراق أحد اكبر الأخطاء الاستراتيجية التي تسببت بزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط, واستنزفت الموارد الامريكية وقوة الولايات المتحدة. بالنسبة للعراق, فقد كلفت الإطاحة بنظام صدام حسين القمعي مئات الالاف من الأرواح, وتهجير وجرح الملايين, وتسببت بدمار واسع النطاق.

في السنوات التي أعقبت الغزو, الذي أطلق عليه تسمية «عملية حرية العراق», استمر الجدال حول الغرض من هذه العملية. هل احتلت الولايات المتحدة كجزء من حربها على الإرهاب ومن اجل نزع أسلحة صدام, والذي كان يشتبه بتطويره أسلحة دمار شامل؟ ام هل كان الهدف لتغيير النظام في العراق هو خلق ديمقراطية في ذلك البلد وفي الشرق الأوسط الكبير؟ ان الجواب لكلا السؤالين هو نعم. لقد كتبت كونداليزا رايس, التي خدمت كمستشار للأمن القومي الأمريكي في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش خلال فترة الغزو ولاحقا عملت كوزيرة للخارجية, في كتابها الصادر سنة ٢٠١٧ والمعنون «الديمقراطية: حكايات من الطريق الطويل الى الحرية», بان قرار الاحتلال كان مرتبطا بمخاوف تتعلق بالأمن الدولي, لكن الديمقراطية لعبت دورا مركزيا في قرار الرئيس بالذهاب الى الحرب. وفقا لرايس, كان اعتقاد الرئيس, وبالتالي سياسة ادارته, ينص على ان «غياب الحرية هو السبب وراء الإرهاب واللااستقرار في المنطقة.» لذلك فان الولايات المتحدة لن تقوم بتسليم العراق بعد الإطاحة بصدام الى دكتاتور اخر, عوضا عن ذلك ستعمل على بناء ديمقراطية عراقية.

عمل شاق قيد الإنجاز

بعد مرور عقدين من الزمن, لايزال هدف الرئيس بوش غير متحققا, بالرغم من ان العراق ومن نواحي كثيرة هو أكثر ديمقراطية من الكثير من جيرانه. فقد قام العراق بعقد انتخابات منتظمة منذ شهر يناير عام ٢٠٠٥, ولديه مجلس نواب, بالرغم من الانقسامات الكبيرة التي تعتريه, لديه دور حقيقي يمارسه اكثر من مجرد كونه قناة لتمرير القرارات الحكومية, كما كان هناك انتقال سلمي للسلطة بين الحكومات المتعاقبة. في الوقت ذاته, لم يصبح العراق حتى الان ,كما قد يشير اليه علماء السياسة, «ديمقراطية

راسخة», والتي يكون فيها خطر تغيير نتائج الانتخابات بعد اجراءها غير مرجح وان لم يكن مستبعدا تماما. هذا الخطر لا يزال قائما في العراق نظرا لانتشار الميليشيات المسلحة واحزابها السياسية التي استخدمت العنف او التهديد باستخدامه لإرهاب الحكومة والفواعل السياسية الأخرى.

المشكلة الأخرى التي تعتري العراق هو نظام الغنائم الذي ظهر بعد الغزو, وفيه يخصص منصب الرئيس لشخص كردي, ومنصب رئيس الوزراء الى شيعي مسلم, ورئيس مجلس النواب الى سني مسلم. هذا النظام يسهل حدوث فساد مهول ويؤكد على الفروقات الاثنية والدينية على حساب بناء هوية وطنية عراقية صادقة. هذه المشاكل تدفع نحو تقويض ثقة الناس بالنظام السياسي.

وبالتأكيد ان مشكلة وحدة العراق تسبق الغزو الأمريكي. فالمحافظات العراقية الثلاث في العراق لم يتم دمجها ضمن البلاد بشكل يتفهمه الكرد. هذه المشكلة العالقة تفاقمت في السنوات التي سبقت عملية حرية العراق, خلال ذلك قامت المنطقة الكردية في العراق ببناء دولة داخل الدولة تحت الحماية الامريكية. بعد الغزو, عندما انزلق العراق الى صراع اهلي وبقيت المناطق الكردية في سلام نسبي, بدا وكان الكرد يسعون نحو الحصول على الاستقلال. لكنهم منقسمين حول هذا الموضوع على أي حال وبقيت المحافظات التي تسكنها اغلبية كردية جزءا من العراق.

كما صعد تغيير النظام من حدة العنف والتوتر بين الأغلبية الشيعية والسنة في العراق. لكن, ووفقا لاستطلاع رأي جديد أجرته المجموعة المستقلة للبحوث والدراسات أشار الى ان كلا المجتمعين ـ وبعد سنوات من انحسار الثقة في الدولة ومؤسساتها ـ يشعران بالتفاؤل حيال المسار الذي يمضي به العراق. وقد يعود السبب وراء ذلك الى انه وبعد المخاض العسير الذي تطلبه تشكيل الحكومة والذي تعدى السنة الكاملة, تمتلك البلاد اليوم رئيسا للوزراء وارتفاعا كبير في احتياط النقد الأجنبي بلغ حوالي المئة مليار دولار بعد الارتفاع في أسعار النفط خلال الأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٢, وتعهد هذه الحكومة (على الأقل خطابيا) بمعالجة مشكلة الفساد.

التراجع في التواجد الأمريكي

وفي ظل الواقع السياسي الذي مر به العراق في السابق, لايزال هناك اليوم حوالي٢٥٠٠ جندي امريكي. في ذروة عملية «الاندفاعة» التي قامت بها القوات الامريكية في سنة ٢٠٠٦, كان هناك ما يقرب من ١٧٠,٠٠٠ جندي امريكي في البلاد. بعد خمس سنوات من هذا التاريخ, قام الرئيس باراك أوباما بسحب كل القوات القتالية من العراق. لكن بعد اجتياح الدولة الإسلامية لمدينة الموصل وسيطرتها على أجزاء كبيرة من البلاد, عاد الالاف من هذه القوات الى العراق في صيف عام ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين, لا يزال التهديد الذي تشكله الدولة الإسلامية قائما, لكنه تراجع وتراجعت معه الاعداد للقوات الامريكية في العراق. اما تلك المتبقية الان فهي تقوم بمهام استشارية وتدريبية.

مع كل التقدم الذي أحرزته القوات المسلحة العراقية من ناحية الكفاءة والحرفية, لا تمتلك الدولة سيطرة مطلقة على الحدود ولا تحتكر استخدام القوة. السمة الأبرز في السياسة العراقية الان هي وجود التنظيمات المسلحة ـ تعزز قوتها وجود أكثر من مئة ألف مقاتل تحت إمرتها ـ التي تمتاز علاقتها مع الدولة بالغموض. السلطات مترددة في مواجهة هذه الفصائل لأسباب سياسية وخوفا من زعزعة استقرار البلاد. ونتج عن ذلك واقع تتنافس فيه القوات العراقية مع تشكيلة من الجماعات المسلحة والتي تعمل في الغالب من اجل تحقيق اهداف تتقاطع مع اهداف القوات العسكرية.

علاوة على ذلك, السيادة العراقية لا تزال مخترقة: القوات الأمنية التركية تحتفظ بسلسلة من القواعد في شمال العراق (البعض منها يعود الى أواسط التسعينات) تقوم من خلالها باستهداف حزب العمال الكردستاني, وهي جماعة مسلحة منخرطة في شن هجمات عسكرية بالضد من تركيا منذ أواسط الثمانينات. الحرس الثوري الإيراني متواجد أيضا في العراق, غالبا للتنسيق مع الميليشيات الموالية لإيران. وفي السنوات الأخيرة, يشتبه بقيام إسرائيل بتنفيذ غارات على الحرس الثوري والجماعات الموالية لإيران في داخل العراق.

النفوذ الإيراني الهدام

ان وجود الحرس الثوري الإيراني والفصائل المسلحة الموالية لإيران, منظمة بدر وعصائب اهل الحق وكتائب حزب الله وسرايا السلام بشكل ملحوظ,

يؤشران حجم النفوذ الذي تمتلكه إيران في العراق. كان العراق وإيران طرفين لميزان القوى في الخليج, لكن الاحتلال الأمريكي للعراق أضعف هذا الأخير الى درجة كبيرة, مما اعطى الفرصة لطهران للعمل على ضمان عدم عودة العراق كمهدد لإيران كما حصل خلال الحرب بين البلدين في السنوات ١٩٨٠ -١٩٨٨.

لكن النفوذ الإيراني يمتد الى ما هو ابعد من الفصائل المسلحة ليصل الى الوزارات والاقتصاد العراقي. فالعراق يعتمد على إيران لتوفير الكهرباء, كما أصبح الأول ساحة لتصريف البضائع الإيرانية الرخيصة, بما في ذلك المستلزمات المنزلية, والمواد الغذائية والسيارات. هذا النفوذ الإيراني وتعديه على السيادة العراقية ولد حالة من السخط بين العراقيين. وادانت المظاهرات التي كانت تخرج الى الشوارع العراقية في السنوات الأخيرة التواجد الإيراني في العراق.

عند مجيء رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الى السلطة في سنة ٢٠٢٠, قام ببذل جهد كبير لتحسين علاقات بغداد مع العالم العربي. فقد استخدم الكاظمي روابطه الشخصية التي طورها خلال فترة عمله كرئيس لجهاز المخابرات العراقي لتحسين العلاقات مع مصر والأردن والسعودية والامـارات العربية المتحدة. الى جانب مصر والأردن, طور العراق واليات دبلوماسية لتنسيق التعاون الاقتصادي والجيوسياسي. خلال فترة الكاظمي, سعى العراق أيضا الى تخفيض التوترات في المنطقة, حيث أشرف على اجراء محادثات بين المسؤولين إيرانيين والسعوديين. وليس من الواضح إذا ما سيقوم خليفة الكاظمي, محمد شياع السوداني, بلعب الدور نفسه, نظرا لكونه يوصف بانه كحليف للجماعات الموالية لإيران. ولكن ومنذ تسلمه للمنصب في شهر أكتوبر ٢٠٢٢, سعى السوداني الى موازنة علاقاته مع إيران والعدول العربية.

بالرغم من التقدم الذي حصل, لكن الديمقراطية في العراق غير مكتملة الابعاد, والبلد عرضة لمكائد جيرانه, وزاخر بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الملاحظات:

- تعد الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وعودة الحياة السياسية الى العراق اهم المكتسبات التي حصل عليها العراق بعد الاحتلال الأمريكي لسنة ٢٠٠٣.
- لا تزال الديمقراطية في العراق وبالرغم من مرور عقدين من الزمان على التغيير مشوهة وضعيفة ومقوضة بفعل انتشار السلاح وضعف سيادة القانون والتدخلات الخارجية في الشأن العراقي.
- ان التأكل التدريجي في المؤسسات الديمقراطية والتشوه في الياتها يفرغها من محتواها ويهدد بانزلاق العراق الى الديكتاتورية من جديد.

بعد عشرين عاماً مايزال الجيش الأمريكي تائهاً في العراق

الكاتب:

جوناثان لورد

زميل أقدم ومدير برنامج أمن الشرق الأوسط في مركز الأمن الأمريكي. وكان عضواً سابقاً مع لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب، ومدير العراق في مكتب وكيل وزير الدفاع للسياسة، ومحلل سياسي عسكري في وزارة الدفاع الأمريكية.

المصدر:

Lawfare

https://www.lawfareblog.com/twenty-years-later-us-military-still-lost-iraq

التاريخ:

20 آذار 2023

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر- د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

لقد ركز في الواقع كل الدعم العسكري الذي أرسل للعراق على مدى السنوات الثماني الماضية على هزيمة تنظيم داعش، وليس تأسيس قدرات التي من شأنها تمكين قوات الأمن العراقية على الاستمرار بمفردها. وإذا ما كانت هذه الادارة جادة في تركيز مجموعة الأدوات العسكرية الأمريكية على ردع التوسع الصيني في المحيطين الهندي والهادئ ووقف العدوان العسكري الروسي في اوروبا، فإنها تحتاج إلى تحويل مواردها في العراق من دعم قتال الأمس لبدء الاستعدادات للغد- حيث ستحتاج قوات الأمن على الأرجح إلى الوقوف بمفردها. وإذا عاد تنظيم داعش إلى الظهور مرةً أخرى، فلن يكون لدى الولايات المتحدة القدرة على العودة بقوة لمحاربتها. إذ لاتستطيع واشنطن الاستثمار في قدرات جديدة للتنافس مع الصين، وإعادة بناء مخزوناتها لدعم المجهود الحربي في أوكرانيا، مع توقع العودة إلى العراق بطائرات مسيّرة، وطائرات مقاتلة من طراز F-35، وآلاف الذخائر لمواجهة موجة جديدة من مقاتلي تنظيم داعش في حالة تعثر الشركاء الأمريكيين كما فعلوا في عام 2014.

يصادف يوم 20 آذار / مارس الذكرى السنوية العشرين للغزو الأمريكي للعراق. ومن المرجح أن ينسكب الكثير من الحبر للتفكير في تداعيات الغزو خلال الأيام والأسابيع المقبلة. سيفكر بعض الكتاب في رواياتهم الشخصية عن الحرب، وكيف شكلت حياتهم أو كلفت أرواح من أحبوهم. فيما سيفكر آخرون بلا شك في القرار السياسي بغزو العراق، والاعتبارات المحتملة بشأن المعلومات الاستخباراتية الخاطئة والمسيّسة التي أدت إلى الغزو، والفرص الضائعة، والثروات التي تحققت. هذه المقالة، مع ذلك، لاتنحو المنحى الذي ذهب إليه هؤلاء. بل هي ضوء تحذير أحمر: بعد عشرين عاماً من الغزو، باتت الولايات المتحدة تائهة استراتيجياً في العراق.

وقد كشف منسق مجلس الأمن القومي للشرق الأوسط، بريت ماكغورك، في خطاب ألقاه الشهر الماضي في المجلس الاطلسي، عن «عقيدة بايدن» في الشرق الأوسط. ولم يأت الخطاب- وهو تعبير عن رؤية الرئيس السياسية للشرق الأوسط- على ذكر العراق على وجه ذي مغزى. لم يكن لدى ماكغورك مايقوله بشأن مايقرب من 2500 جندي أمريكي مازالوا منتشرين في البلاد. ولم يكن لديه أي كلمات توضح رؤية لمستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق. كما أغفل ماكغورك ذكر سوريا باستثناء القول أن الولايات المتحدة تدعم ضحايا الزلزال بالمساعدات الإنسانية. ولم يشر إلى تنظيم داعش إلا مرة واحدة.

لم يكن إغفال ماكغورك للعراق خروجاً عن المألوف، بل كان انعكاساً دقيقاً لغياب أي تفكير استراتيجي بشأن مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق من جانب الادارة الحالية. وبعد مرور أكثر من عامين على ولاية الرئيس بايدن، لم تعد هناك استراتيجية منسقة مشتركة بين الوكالات بشأن العراق. وقد حافظت الإدارة بالطبع، من خلال عدم اتخاذ خيارات استراتيجية بشأن العراق، على الوضع الراهن الذي كان قائماً في اليوم الذي تولى فيه بايدن منصبه.

فما تزال القوات الأمريكية في البلاد في ظل السلطات نفسها، وتؤدي المهام نفسها، والتي باتت على نحو متزايد لمواجهة بقايا تهديد تنظيم داعش الذي تقلص من تهديد وجودي إلى تهديد تمرد منخفض. السفارة الأمريكية في بغداد هي في الواقع مدينة أشباح منذ أن تسببت الهجمات

الصاروخية التي شنتها الجماعات المسلحة المدعومة من إيران في اصدار «أوامر بالمغادرة» في عام 2019، وماتزال يغطيها الغبار بعد أن كانت تعج بالحركة في السابق. ربما ليس من المستغرب أن يسارع مسؤولو إدارة بايدن إلى معارضة هذا التوصيف. فقد أعلنوا في عام 2021، عن قرار إنهاء الدور القتالي للولايات المتحدة رسمياً في العراق بحلول نهاية العام. ومع ذلك، بالنسبة لنا نحن الذين تابعنا عن كثب النشاط العسكري الأمريكي في العراق، فان هذا الاعلان لم يضف الطابع الرسمي إلا على حقيقة كانت موجودة بالفعل على الأرض لمدة 12 شهراً. ولم يؤد هذا «القرار» إلا لجعل السياسة الأمريكية متوافقة مع حقيقة أن المهمة العسكرية الأمريكية قد انتقلت منذ مدة طويلة من القتال إلى الدور الاستشاري.

قد نشير الإدارة أيضاً إلى مذكرة التفاهم التي جددتها في خريف 2022 مع وزارة البيشمركة التابعة لحكومة اقليم كوردستان المستقلة، وهي المنظمة التي تشرف اسمياً على القوة العسكرية لكوردستان العراق. ومن المحتمل أن تؤكد مذكرة التفاهم مجدداً، على الرغم من أنها وثيقة سرية غير متاحة للجمهور، أن وزارة الدفاع ستواصل دفع «رواتب لكتائب حرس الاقليم وهي فرع البيشمركة غير حزبي ظاهرياً، والتي ينقسم فيها الولاء بين الحزبين السياسيين الرئيسين في كوردستان العراق. صوِّرت هذه الرواتب التي بدأت في عام 2016 على نحو كبير بوصفها حافزاً للقادة الكورد للتعاون مع القوات الاتحادية العراقية للسيطرة على مدينة الموصل، عندما كان تنظيم داعش مازال يسيطر على أراض في العراق. وتشمل هذه الرواتب، التي يبلغ مجموعها حوالي 20 مليون دولار شهرياً، أكبر انفاق تنفقه وزارة الدفاع في العراق، حيث تستهلك مايقرب من 60 بالمائة من صندوق تدريب وتجهيز مكافحة تنظيم داعش الذي فوضه الكونغرس سنوياً منذ عام 2015. وفي الوقت الذي كانت فيه تلك الرواتب ضرورية من أجل ضمان عمل تلك القوات، إلا انها من المحتمل قد صنعت «قنبلة» مهيأة للانفجار بمجرد نفاد الأموال. فعندما يتوقف البنتاغون عن دفع رواتب هذه القوات الكوردية العراقية، هل تواصل العمل؟ ألن يتم انفاق هذه الأموال على وجه أفضل لانشاء قوة مستدامة ومدربة جيداً، بحجم تستطيع حكومة اقليم كوردستان تحمله بمفردها؟

في العراق بات، حتى «التدريب والتجهيز»، إلى حد ما تسمية خاطئة أو من بقايا لحظة سابقة في المهمة التي يقودها التحالف بقيادة الولايات المتحدة لهزيمة تنظيم داعش في العراق وسوريا. بصراحة، لم تعد القوات الأمريكية تدريب شركائها العراقيين أو تجهزهم، الذين بلغوا القدرة على استيعاب استعمال الأسلحة والمركبات الأمريكية منذ مدة طويلة. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لم تبذل أي جهود تخطيطية لتطوير مهمتها إلى مهمة تركز على بناء قدرات عسكرية دائمة ومستدامة لقوات الأمن العراقية. بل واصل البنتاغون، عوضاً عن ذلك، طلب واستلام السلطة نفسها لدعم العراق عندما كان تنظيم داعش يلوح في الافق ويشكل تهديداً فورياً لسيادة العراق.

في العامين الماضيين، ومن خلال التفويض بتقديم الدعم للعراق بموجب سلطات القسم 333 الموّحد، حاول الكونغرس الضغط على إدارة بايدن لمتابعة استراتيجية العراق من شأنها أن تنتقل بعيداً عن سلطات الطوارئ بإزاء المزيد من السلطات الموحدة وقد حثت الإدارة على فحص الانتقال المحتمل بعيداً عن الدعم الطارئ الذي كان منطقياً في عام 2015، وسعت، عوضاً عن ذلك، لصياغة خطة تطبيع مساعدتها للعراق، على غرار الدعم الذي كان يركز على بناء القدرات المستدامة التي يقدمها البنتاغون للشركاء العسكريين في أنحاء العالم كافة. وقد بدأ البنتاغون يستعمل، على مضض، السلطات الواردة في القسم 333 لتحسين قوات الأمن العراقية على نحو متكرر ومستدام، مع الاستمرار في تقديم طلبات تمويل سنوية لمهمة «هزيمة تنظيم داعش»، عملية العزم الصلب، التي ظلت في مرحلتها النهائية منذ تموز / يوليو 2020.

ان القيام بهذا الانتقال على الوجه الصحيح هو أمر بالغ الأهمية. **لقد ركز في الواقع كل الدعم العسكري الذي أرسل للعراق على مدى السنوات الثماني الماضية على هزيمة تنظيم داعش، وليس تأسيس قدرات التي من شأنها تمكين قوات الأمن العراقية على الاستمرار بمفردها. وإذا ما كانت هذه الادارة جادة في تركيز مجموعة الأدوات العسكرية الأمريكية على ردع التوسع الصيني في المحيطين الهندي والهادئ ووقف العدوان العسكري الروسي في اوروبا، فإنها تحتاج إلى تحويل مواردها في العراق**

من دعم قتال الأمس لبدء الاستعدادات للغد- حيث ستحتاج قوات الأمن على الأرجح إلى الوقوف بمفردها. وإذا عاد تنظيم داعش إلى الظهور مرةً أخرى، فلن يكون لدى الولايات المتحدة القدرة على العودة بقوة لمحاربتها. إذ لاتستطيع واشنطن الاستثمار في قدرات جديدة للتنافس مع الصين، وإعادة بناء مخزوناتها لدعم المجهود الحربي في أوكرانيا، مع توقع العودة إلى العراق بطائرات مسيّرة، وطائرات مقاتلة من طراز F-35، وآلاف الذخائر لمواجهة موجة جديدة من مقاتلي تنظيم داعش في حالة تعثر الشركاء الأمريكيين كما فعلوا في عام 2014.

ومن المفارقات، أن آخر قائد أمريكي كان مشتركاً في الجهد السابق لتدريب القوات العراقية قد عاد إلى بغداد هذا الشهر. يتعين على لويد أوستن، الذي كان آنذاك، جنرالاً، وهو الآن وزيراً للدفاع، أن يفهم على نحو أفضل من التحدي المتمثل في بناء قوات شريكة دائمة ومستدامة في العراق، مع الأخذ بالحسبان أن القوة العراقية التي تركها وراءه في عام 2011 هي التي انهارت على نحو ملحمي في مواجهة التقدم الكاسح لتنظيم داعش 2014. وقد صرح أوستن ان « قوات الولايات المتحدة جاهزة للبقاء في العراق بدعوة من الحكومة العراقية». تعهد آخر بالحفاظ على الوضع الراهن.

ان الولايات المتحدة مستعدة لتقديم المزيد من الشيء نفسه، حتى يحصل العكس. عندما تتضافر الرياح السياسية في واشنطن وبغداد مرة أخرى لجعل وجود القوات الأمريكية في العراق غير مقبول، كما حصل عندما خدم أوستن آخر مرة في العراق، مانوع القوة التي ستتركها وراءها؟ بعد أن فعلت إدارة بايدن القليل لتمكين قوات الأمن العراقية من الحفاظ على قدراتها الخاصة، فان ادارة بايدن تعمل على تهيئة الظروف لفشل استراتيجي آخر في العراق. وبدلاً من ذلك، يتعين على الإدارة أن تضع استراتيجية تجعل القوات العراقية قادرة على القتال بنفسها من دون الاعتماد على القوات الأمريكية. بعد عشرين عاماً حان الوقت لتتعلم الولايات المتحدة الدرس.

الملاحظات:

- ينحو الباحث في مقالته بشأن العراق بعد عشرين عاماً على الغزو الأمريكي منحى مختلف عن سابقيه عبر التركيز على مكامن الفشل الأمريكي في العراق ولاسيما في موضوع بناء القوات المسلحة العراقية، داعياً الادارة الامريكية إلى تغيير نهجها إزاء هذه القضية، بحكم خبرته الطويلة واطلاعه عن كثب على الوضع في العراق.
- مع تعاظم دور التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في المحيطين الأطلسي والهادي الناجم عن تزايد الدور الصيني ناهيك عن الحرب في أوكرانيا، لايمكن للولايات المتحدة، تبعاً للكاتب، ان تؤدي الدور نفسه في حالة ظهور تهديد داعش مجدداً في العراق.
- يدعو الباحث الولايات المتحدة لتعلم الدرس بعد عشرين عاماً على غزوها العراق وهو أن تضع استراتيجية من شأنها تمكين القوات العراقية من الاعتماد على نفسها من دون الحاجة إلى مساعدة القوات الأمريكية، لكن المشكلة تكمن في أن الولايات المتحدة لاتريد أن تتعلم الدرس بالأساس وانها فعلت ذلك (جعل القوات العراقية غير قادرة على الاعتماد على نفسها) عن قصد وذلك لتبقى هناك حاجة دائمة لوجود القوات الأمريكية في البلاد من جهة ومن أجل جعل أي حكومة عراقية عاجزة عن ادارة هذا الملف بمفردها.
- من الأحرى أن تتعلم الحكومة العراقية الدرس من عشرين عاماً على الغزو الأمريكي، الدرس هو عدم الرهان على الولايات المتحدة وتبني استراتيجية من شأنها بناء قوات مهنية قادرة على إدارة الملف الأمني وتنويع مصادر تسليح الجيش العراقي بما يخدم المصالح الوطنية العليا للعراق.

بيت من ورق: كردستان وازمة الديمقراطية بعد عشرين عاماً من الغزو الاميركي

الكاتب:

وينثروب رودجرز

صحفي مقيم في السليمانية في إقليم كردستان العراق ، يركز على السياسة والاقتصاد وحقوق الإنسان

المصدر:

مجلة الفورن بوليسي

https://foreignpolicy.com/22/03/2023/iraq-kurdistan-region-democracy-war-invasion-united-states/

التاريخ:

22 آذار 2023

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر – د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

وغالباً ما تُعد كوردستان العراق، بعد عشرين عاماً من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق، جزيرة واعدة من الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في شرق أوسط غير ليبرالي. لقد أيد كورد العراق بشدة إسقاط الولايات المتحدة للرئيس العراقي صدام حسين ومازالوا يعدون ذلك تطوراً إيجابياً.

إذا كانت حرب العراق وتداعياتها قد علمتنا أي شيء، فهو أن العلاقات الغربية مع المنطقة يجب أن تعكس مصالح شعبها وليس مصالح قادتها السياسيين. الديمقراطية والوحدة وتقرير المصير هي طموحات راسخة للشعب الكوردي- وثلاثة عقود من الدعم الخارجي المكثف لم تساعدهم حتى الآن على تحقيق هذه الأهداف بنحو كامل.

إن العجز الديمقراطي في كوردستان العراق والخلل الاقتصادي هما نتيجة لقيادتها السياسية القائمة على المصلحة الذاتية. وعمل المسؤولون الغربيون على تمكين هؤلاء القادة، الذين يشيدون بنحو روتيني بعلاقاتهم «الخاصة والقوية» مع اربيل ولكن نادراً ما ينتقدون علناً انتهاكات شراكائهم وسوء الإدارة. هذه الأنواع من التصريحات تخلط بين مصالح القيادة السياسية في المنطقة ومصالح الشعب الكوردي العراق، على نحو يضر بالأخير.

جمجمال مدينة جافة متربة ذات سمعة قاسية. تقع المدينة - المعروفة أحياناً باسمها المستعار «تكساس» – في منتصف الطريق بين كركوك والسليمانية في اقليم كوردستان العراق شبه المستقل، بالقرب من احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي. غير ان السكان المحليين بالكاد يستفيدون من الموارد المربحة المدفونة تحت منازلهم. إذ يحصل معظمهم على بضع مئات من الدولارات شهرياً، والبطالة منتشرة ولاسيما في أوساط الشباب.

وغالباً ما تُعد كوردستان العراق، بعد عشرين عاماً من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق، جزيرة واعدة من الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في شرق أوسط غير ليبرالي. لقد أيد كورد العراق بشدة إسقاط الولايات المتحدة للرئيس العراقي صدام حسين ومازالوا يعدون ذلك تطوراً إيجابياً.

لطالما حارب كورد العراق بغداد من أجل تقرير المصير- قوبلت جهودهم في الغالب بقمع وحشي. فخلال حملة الانفال للإبادة الجماعية في الثمانينيات من القرن الفائت، استعمل جيش صدام أسلحة كيماوية ضد المدنيين الكورد. لقد كان كورد العراق منذ تسعينات القرن المنصرم شركاء مقربين للولايات المتحدة ودول غربية أخرى، ويعملون معاً للإطاحة بصدام ومن ثم تنظيم داعش. وفي الوقت الذي يتفق فيه معظم المراقبين على أن حرب العراق لم تجعل العراق أكثر ازدهاراً أو ديمقراطيةً، فقد بدت كوردستان نقطة مضيئة في خضم الفوضى التي أطلقها تغيير النظام.

غير أن الأمور تبدو قاتمة اليوم. إذ تمزق الانقسامات الحزبية المؤسسات السياسية ويحرم القادة المواطنين بانتظام من حرية التعبير. وأدى التفاوت الاقتصادي الراسخ وانعدام الفرص موجات من المهاجرين إلى البحث عن حياة أفضل في الخارج. ان الأوضاع الحياتية اليومية لمعظم كورد العراق، ولاسيما في المدن الصغيرة مثل جمجمال، بعيدة كل البعد عن تجربة النخبة ذات العلاقات السياسية التي تعيش في مشاريع سكنية فاخرة في أربيل وسليمانية. غالباً ما يتجاهل هذا التمييز الدبلوماسيين الغربيين والزوار الذي يجتمعون بانتظام مسؤولي الحزب وقادة الأعمال والشباب الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات الخاصة.

إذا كانت حرب العراق وتداعياتها قد علمتنا أي شيء، فهو أن العلاقات الغربية مع المنطقة يجب أن تعكس مصالح شعبها وليس مصالح قادتها السياسيين. الديمقراطية والوحدة وتقرير المصير هي طموحات راسخة للشعب الكوردي- وثلاثة عقود من الدعم الخارجي المكثف لم تساعدهم حتى الآن على تحقيق هذه الأهداف بنحو كامل. وفيما تواجه كوردستان العراق أزمة شرعية ديمقراطية، يتعين على الغرب استعمال نفوذه وقدراته الكبيرة لمحاسبة القادة الكورد العراقيين على الفساد وانتهاكات حقوق الانسان عوضاً عن تعزيزها عبر الدعم العسكري والسياسي الذي لاينضب.

وفي الوقت الذي تجاهلت فيه الحكومات الغربية إلى حد كبير حملة الأنفال لصدام في ثمانينيات القرن المنصرم، كانت أكثر دعماً لكورد العراق في أعقاب حرب الخليج، وأقامت منطقة حظر طيران لحمايتهم من الهجمات الجوية. أسست مؤسسات الحكم الذاتي في أوائل تسعينيات القرن الماضي.

وقد مكّن الغزو الـذي قادته الولايات المتحدة العراق من ظهور كوردستان على المسرح العالمي، متحرراً من نير دكتاتورية صدام وظلامها. أسست كوردستان العراق في عام 2005 بموجب دستور العراق الجديد- الذي وضع بدعم أمريكي واجنبي واسع- وتمتعت بوجود برلمان وقضاء فيها. كما وتمتلك حكومة اقليم كوردستان أيضاً مجموعة كاملة من الوزارات بصلاحيات كبيرة ويتمتع الإقليم بعلاقاته الخارجية وقواته الأمنية وجيشه المعروف باسم البيشمركة. وتعاملت مؤسسات حكومة اقليم كوردستان مع شؤون الحكم كافة تقريباً عوضاً عن تلك الموجودة في بغداد.

لكن في الواقع ان السلطة تقع على عاتق الحزبين الحاكمين في الاقليم: الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني. ويسيطر الحزب الديمقراطي الكوردستاني على محافظتي دهوك واربيل- والاخيرة هي عاصمة كوردستان العراق- ويهيمن الاتحاد الوطني الكوردستاني على السليمانية. ويتولى كل حزب في كل منطقة مسؤولية وضع السياسة. يُنظر إلى الروابط الحزبية على أنها مفتاح للحصول على وظيفة وبدء عمل تجاري وكسب النزاعات القانونية. وللبيشمركة وقوات الأمن في كل منطقة

انتماءات حزبية أيضاً.

وقالت نياز عبد الله، صحفية من اربيل، تبعاً لقانون حكومة اقليم كوردستان، «لاينبغي أن يكون للأحزاب السياسية قوات مسلحة». لكن هذا الحظر يتم تجاهله بنحو صارخ في الواقع. وأضافت «عندما ينشأ أي نزاع بين الأحزاب السياسية، يثور خطر مباشر من اندلاع نزاع مسلح». لطالما كانت الشراكة بين الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني معقدة. فقد نشأ الاتحاد الوطني الكوردستاني بوصفه فصيلاً منشقاً عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في سبعينيات القرن المنصرم- وهو انقسام نتج عن مزيج من العوامل الشخصية والسياسية- وخاضا حرباً أهلية وأدارا دويلات منفصلة خلال تسعينيات القرن الماضي. وخلال هذا الوقت، عانى الكورد العراقيين مما سُمّي بـ «الحظر المزدوج» إذ فرض المجتمع الدولي قيوداً على التجارة مع نظام صدام حسين، الأمر الذي أدى إلى منع المساعدات والاستثمار في كوردستان العراق.

واتفق الحزبان الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني ظاهرياً على تنحية تنافسهما المستمر الذي دام عقوداً بعد نهاية دكتاتورية صدام من أجل التوحد في ظل حكومة اقليم كوردستان الجديدة. وقد أدت الولايات المتحدة دوراً رئيساً في التوسط في إنهاء هذه الحرب الأهلية وتشجيع الوحدة الكوردية في عراق ما بعد البعث. غير أن هذه العلاقة التي املتها الضرورة لطالما باتت علاقة عمل مختلة على نحو متزايد منذ الانتخابات الأخيرة في الاقليم عام 2018، والتي شهدت صعود جيل جديد من القادة أقل اهتماماً بالبراغماتية وأكثر اهتماماً بالمصالح الذاتية الفئوية.

قال فرهاد ممشاي، الذي نشأ في جمجمال وهو الآن مرشح لنيل شهادة الدكتوراه في التخطيط والحوكمة والعولمة من جامعة فرجينيا للتكنولوجيا، لمجلة فورن بوليسي انه في الوقت الذي اعتاد فيه الحزبان الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني على تقسيم السلطة بالتساوي على مستوى الاقليم، فان الحزب الديمقراطي الكوردستاني منذ عام 2018 بات القوة بلا منازع في كوردستان العراق.

وتبعاً للمامشاي، فقد شهد الحزبان خلافات كبيرة بشأن عدة قضايا

IRAQ COPY

بما في ذلك تقاسم الايرادات الداخلية من المعابر الحدودية والضرائب، وكيفية إدارة صناعة النفط والغاز، والعلاقات مع بغداد. ادت هذه الانقسامات أيضاً إلى تعطيل عملية اصلاح البيشمركة لجعلها قوة قتالية موحدة وغير سياسية وحديثة. وعجز الحزبان عن التوصل إلى اتفاق بشأن اقرار قانون انتخابي جديد، الأمر الذي أدى إلى تأجيل الانتخابات في الاقليم المقرر إجراؤها في تشرين الأول / أكتوبر عام 2022 ومددا ولاية برلمان كوردستان على نحو مثير للجدل. وحتى كتابة هذه السطور، لم يتبن برلمان كوردستان مشروع قانون انتخابي جديد.

وان عـدم إجـراء انتخابات يعني عـدم شرعية الهيئات الحكومية والبرلمانية. وقال مامشاي «لم يعد بإمكانهم أن يكونوا ممثلين حقيقيين وشرعيين للشعب».

هذه الخلافات على مستوى النخبة لها عواقب حقيقية، ولاسيما وأن كوردستان العراق تعاني من أزمة مالية طويلة. وقد تحمل الاقليم منذ عام 2014 وطأة التقلبات الشديدة في أسعار النفط، ونزاعات الموازنة مع الحكومة الاتحادية العراقية، والحرب ضد تنظيم داعش ووباء كوفيد19-. وواجهت السلطات في السليمانية العام الماضي صعوبة في دفع رواتب موظفي القطاع العام، الأمـر الـذي ترك موظفي الحكومة الغاضبين يصطفون خارج مراكز التوزيع للحصول على المال. فيما توفي العديد من المتقاعدين وهم ينتظرون في الطابور لتحصيل مدفوعات الاعانات.

تعد حكومة اقليم كوردستان والمؤسسات الحكومية الأخرى إلى حد بعيد أهم أرباب العمل في الاقليم، والجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد تسير ببطء. وفي تقرير صدر عام 2018 عن المنظمة الدولية للهجرة أن 47 بالمائة من الأسر في كوردستان تضم على الأقل شخصاً على الأقل يعمل في القطاع العام. ثلاثة أرباع النساء العاملات هن موظفات في الحكومة.

وتبعاً لمنظمة العمل الدولية، يبلغ معدل البطالة في كوردستان العراق حوالي 16 بالمائة. غير أن هذا الرقم أعلى بكثير في أوساط الشباب: فحوالي ثلث الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً هم ليسوا في التعليم أو العمل أو التدريب. ومن المرجح أن تكون النساء أكثر عرضة للبطالة من الرجال في الفئات العمرية كافة.

IRAQ COPY

ان الكورد العراقيين مقيدين في كيفية الرد على الاحتكار الثنائي المختل بين الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني. أحزاب المعارضة في كوردستان العراق منقسمة وضعيفة للغاية. فحركة التغيير، المعروفة باسمها الكوردي كوران، تدعو إلى برلمان أكثر قوة وتفكيك الاحتكار الثنائي الحاكم وهددت بتنحية الاتحاد الوطني الكوردستاني في السليمانية قبل عقد من الزمن. غير أن حركة التغيير باتت الآن متقوقعة على ذاتها في خضم الصراع الداخلي وقررت الدخول في الحكومة مع الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني. تقدم الحركات الناشئة الحديثة، مثل حركة الجيل الجديد، القليل من التفاصيل الصعبة للسياسة جنباً إلى جنب مع الحيل الشعبوية. تنتشر المخاوف في أوساط الناخبين من التزوير الانتخابي، وتستغلها أحزاب المعارضة عندما يكون أداؤها سيئاً.

يقيّد كلا الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني حرية التعبير داخل مناطق سيطرتهما، ويمنعان بالقوة حدوث الاحتجاجات. يتعرض الصحفيون الكورد العراقيون للاعتقال بنحو منتظم أو يمنعون من تغطية لأخبار، وقد قامت هيأة رقابية محلية بتصنيف 431 انتهاكاً على الأقل الماضي.

وفي مواجهة تقييد الحريات وانعدام الفرص الاقتصادية، يشعر العديد من الكورد العراقيين أن أفضل خيار لهم هو الهجرة. وتبعاً لمؤسسة القمة، وهي منظمة غير حكومية مقرها السليمانية، يغادر عشرات الآلاف من الأشخاص كوردستان العراق كل عام، ويتجه العديد منهم إلى أوروبا. وقد علق العديد من المهاجرين، بنحو مأساوي، على الحدود البيلاروسيا البولندية أو غرقوا في القناة الإنجليزية.

وحذر القنصل العام للولايات المتحدة في اربيل، في شباط / فبراير، من «التراجع في مجالات حقوق الإنسان، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وسيادة القانون، والمعاملة المتساوية للمرأة، وتكافوء الفرص لأعضاء مجتمع الأقليات في كوردستان». والنتيجة هي خيبة أمل سياسية عميقة في أوساط كورد العراق. ولد شيركو آزاد علي عام 2002، قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة مباشرة، ويعيش في جمجمال. وقال ان الناس

IRAQ COPY

في كوردستان يريدون العمل من أجل النهوض بالإقليم، الا ان معظم المواطنين يكرهون السياسة ولايفكرون في الأمر لأن]السلطات[لاتمنح المواطنين حتى الحقوق الأساسية».

ويقضي علي صباحه في الدراسة ليصبح مدرساً للتربية الرياضية في معهد محلي ويتطوع بوصفه حكماً لكرة القدم في أوقات فراغه. وفي حين انه متحمس لمسيرته المهنية، إلا انه يعلم أنها لن تكون طريقاً سهلاً.

وقال علي «يقوم معظم زملائي بأعمال أمنية أو يعملون بمساعدة شخصية ذات سلطة. وقال لمجلة فورن بوليسي «ان الطبقة الوسطى والفقراء، حتى لو تمكنوا من العثور على عمل، لايمكنهم كسب لقمة العيش». «أعتقد أن الاشخاص الموجودين في السلطة في هذه المنطقة يهتمون فقط بمصالحهم الخاصة. الاغنياء يعملون لحسابهم ويضطهدون الفقراء.

«إن العجز الديمقراطي في كوردستان العراق والخلل الاقتصادي هما نتيجة لقيادتها السياسية القائمة على المصلحة الذاتية. وعمل المسؤولون الغربيون على تمكين هؤلاء القادة، الذين يشيدون بنحو روتيني بعلاقاتهم «الخاصة والقوية» مع اربيل ولكن نادراً ما ينتقدون علناً انتهاكات شراكائهم وسوء الإدارة. هذه الأنواع من التصريحات تخلط بين مصالح القيادة السياسية في المنطقة ومصالح الشعب الكوردي العراق، على نحو يضر بالأخير.

تتمتع الولايات المتحدة وشركاؤها الغربيون بنفوذ هائل على حكومة إقليم كوردستان، لكن يبدو أنهم غير مستعدين لاستعماله. فعلى سبيل المثال، وضعوا قدراً كبيراً من ثقلهم وراء اصلاح البيشمركة- الذي تؤيده الأحزاب الحاكمة في خطابها غير أنها تقاومه عملياً لأن قوات الأمن الحزبية هي مفتاح شبكات المحسوبية الخاص بهم. توفر واشنطن الأموال لدفع بعض رواتب البيشمركة ويمكن أن تجعلها مشروطة بالإصلاح لكسر الجمود. كما يمتلك بعض القادة الكورد البارزين شركائهم التجاريين أصولاً كبيرة في الدول الغربية يمكن استهدافها لردع الفساد.

قد يكون النهج الأقل تكلفة هو أن ينادي الدبلوماسيون الغربيون علناً بالانتهاكات داخل كوردستان العراق بمجرد حدوثها – وإظهار التضامن مع

المدافعين عن حقوق الانسان في الخطوط الأمامية مثل نشطاء حقوق المرأة والصحفيين المسجونين. سيكون القيام بذلك في مصلحة الحكومات الغربية: فمن الثابت أن الفقر وانعدام الفرص والقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع هي حاضنات لعدم الاستقرار والصراع. كما أنه سيساعد الدول الأوروبية على معالجة بعض الأسباب الجذرية للهجرة. على الرغم من أن كوردستان العراق أكثر استقراراً نسبياً من أجزاء أخرى من العراق منذ عام 2003، إلا ان هذا الاستقرار غير مضمون.

ومن دون مثل هذا التغيير، يتوقع مامشاي «المزيد من الانقسام والتشرذم» ومزيداً من التدهور في الحريات السياسية والقيم الديمقراطية وانتهاك لمبادئ حقوق الإنسان». في كوردستان العراق. سيكون هذا ظلماً جسيماً للشعب الكوردي العراقي، الذي قدم تضحيات كثيرة في العشرين عاماً الماضية في محاربة الدكتاتورية والتطرف في العراق.

الملاحظات:

- تستعرض مقالة الفورن بوليسي الوضع في كوردستان بعد عشرين عاماً على الغزو الأمريكي للعراق واصفةً اياه بانه «أكثر قتامة» تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية الضاغطة، والأزمة السياسية، والأزمات الأخرى.
- على الرغم من ان الوضع الذي احدثه الغزو الامريكي للعراق بعد عام 2003 قد مهد السبيل أمام الحزبين الرئيسين في اقليم كوردستان للتوّحد إلا ان الانقسامات ماتزال قائمة بينها إلى اليوم.
- لاتبدو الأزمات التي تعصف في حكومة اقليم كوردستان اليوم تختلف كثيراً عن تلك التي تشهدها باقي الانحاء في العراق، فهي على الرغم من تجربتها الأقدم نسبياً في ظل مؤسسات الحكم الذاتي الذي تمتعت في حقبة التسعينات لكن لم تزل تعاني من مشاكل في الحكم، فما تزال حكومة اقليم كوردستان تعمل من دون اقرار مسودة الدستور، وأدى الخلاف على اقرار قانون الانتخابات إلى تأجيل اقامة الانتخابات وتمديد ولاية البرلمان.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks